جامعة المنصورة
كلية التربية

معوقات تحقيق الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد لأهدافها(دراسة ميدانية)

إعداد

الباحث / حسن العزب عبد الحميد الجوهري

إشراف

أ.د./ مجدى صلاح طه المهدى
أستاذ بقسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة المنصورة

أ.د./ على عبد ربه حسين إسماعيل
أستاذ بقسم أصول التربية ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث
كلية التربية – جامعة المنصورة

مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة

العدد ١١٧ – يناير ٢٠٢٢

معوقات تحقيق الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد لأهدافها (دراسة ميدانية)

الباحث / حسن العزب عبد الحميد الجوهري

مقدمة:

يشهد عالمنا المعاصر العديد من المتغيرات والمستجدات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، وهذه المتغيرات التى يعيشها عالمنا المعاصر غيرت وبدلت نظرتنا لأهمية التعليم فى مصر، ولقد ترتب على ذلك اهتمام الدولة لتنمية مواردها البشرية واستثمارها أفضل استثمار عن طريق التعليم.

ولنظام التعليمي فى أي مجتمع هو حجر الزاوية فى كل النظم المجتمعية الأخرى، فهو يحدد بشكل كبير النظام الاقتصادي، والنظام السياسي، ومن ثم النظام الاجتماعي لكل مجتمع، وحدوث أى خلل فى هذا النظام التعليمى ينعكس سلبياً على كافة الجوانب المجتمعية. (عبدالرؤوف الضبع،٢٠٠٣، ص١١)

ولذلك أصبح إصلاح التعليم إصلاحاً شاملاً من الأمور الهامة لضرورته الحياتية، والمدخل الحتمى للتكوين الثقافى الرفيع للإنسان والارتقاء به وتنميته، حيث ارتأت الحكومات فى البلدان المختلفة الدور المهم فى تعليم مواطنيها وتوفير التعليم للجميع كمحور أساسى من أهداف التنمية الشاملة. (مجدى صلاح،٢٠١٣، ص٢١١)

مشكلة الدراسة

تعد الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد هى المسئولة عن اعتماد المؤسسات التعليمية فى المجتمع، وقراراتها بالاعتماد تعتبر نافذة حسباً للوائح المنظمة لها . حيث تمثل الهيئة أحد أهم محاور عملية اصلاح التعليم فى مصر، لذلك تعتبر الهيئة محل نظر من قبل أفراد المجتمع التربوى الذين يرون أن المجتمع يحتاج إلى معرفة مدى تحقيق الهيئة لأهدافها وذلك بناءاً على أهميتها بالنسبة للمجتمع والدور الهام الذى تقوم به مما يجعل لدراسة وجهة نظر التربويين الأثر الأكبر فى تعديل ما قد تواجهه الهيئة من معوقات ، فبالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق جودة التعليم إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التى تحول دون قيام الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بدورها لتحقيق جودة التعليم فى مصر والتىتوصلت إليها العديد من الدراسات .

لقد أوصت دراسة (أحلام الباز حسن،٢٠١٣، ص٢٦٦) بضرورة تفعيل الدعم الفنى المقدم من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم لمؤسسات التعليم بشكل عام وغير المعتمدة بشكل خاص ووضع آلية لتدريب القائمين على الدعم الفنى بالإدارات والمديريات التعليمية لتوحيد المفاهيم والمعارف المرتبطة بالاعتماد والجودة وضرورة نشر ثقافة الجودة لدى أولياء الأمور وأعضاء المجتمع المحلى ومؤسساته كما أوصت أيضاً بعمل دراسات وبحوث عن معوقات اعتماد المؤسسات غير المعتمدة لتفعيل دور الهيئة فى اعتماد المؤسسات التعليمية وأوصت أيضاً بتحديث وتوظيف قواعد بيانات المراجعين الخارجين بالهيئة للتغلب على المشكلات المرتبطة بتشكيل فرق المراجعة الخارجية واتخاذ التدابير اللازمة لضمان التزام المراجعين الخارجين حضور اللقاءات والاجتماعات التى تعقدها الهيئة لهم ووضع آلية لتوثيق الصلة بين الهيئة القومية والجهات المرتبطة بالعملية التعليمية مثل:نقابة المعلمين وإدارات الدعم الفنى بالإدارات والمديريات وتعزيز العلاقة بين المراكز البحثية والهيئة والوزارة لتفعيل منظومة الاعتماد واقتراح آليات للتعرف على الشكاوى ومقترحات كل من المؤسسات التعليمية والمراجعين الخارجيين.

ودراسة (هشام حبيب الحسينى،2012، ص٢٧٩) والتى حددت مجموعة من المعوقات المؤسسية لتطبيق الجودة والحصول على الاعتماد ومنها معوقات خاصة بالجهات الإدارية العليا ومعوقات خاصة بالبيئة المؤسسية ومعوقات خاصة بالمعلمين والعاملين.

ودراسة (محمد حسنين العجمى، ٢٠٠٧، ص١٥١) والتى حددت مجموعة من المعوقات التى تحد بدورها من التطبيق الكفء لنظام الجودة فى المؤسسات التعليمية ومنها تنوع المستفيدين وتنوع نوعيات الطلاب وعدم إمكانية التحكم الكامل فى مدخلات العملية التعليمية من أجل إعداد المنتج التعليمى وعدم إدراك بعض الرؤساء لمفهوم الجودة الشاملة وما يصاحبه من قصور فى التطبيق الفعال للسياسات المتفق عليها، وعدم وجود رؤية مشتركة بين جميع العاملين فى المؤسسة التعليمية.

ودراسة (سلامة عبدالعظيم حسين، ٢٠٠٨، ص٢٨٠) وحددت الصعوبات التى تواجه نظام الاعتماد فى عدم ارتياح المجتمع والقيادات التعليمية وضعف تحمسهم لهذا النظام الجديد والافتقار إلى ثقافة الجودة وثقافة الاعتماد وامتناع بعض المسئولين فى المؤسسات التعليمية، عن إخضاع مؤسساتهم للاعتماد الأكاديمى لعدم قناعتهم بجدوى هذا التوجه أو خوفهم من انكشاف بعض الممارسات التربوية الخاطئة إلى العلن والحاجة إلى استقطاع وقت طويل لتطبيق إجراءات الاعتماد على حساب الوقت المخصص للتدريس.

وتوصلت دراسة أخرى إلى أن معوقات تطبيق نظام الجودة فى العملية التعليمية منها ما يعود إلى العملية التعليمية نفسها ومنها ما يعود إلى نظام الجودة وقسمت هذه المعوقات إلى معوقات فكرية ومعوقات إدارية ومعوقات مادية. (محمود محمد حافظ ،٢٠١٢ ،ص٩٥)

وتوصلت دراسة أخرى إلى وجود عقبات وتحديات كثيرة أمام الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في طريق تجويد واعتماد المؤسسات التعليمية. ومحدودية قنوات التواصل بين الهيئة والمدارس الداعمة والمدعومة. ومحدودية اعتماد الهيئة على وسائل متعددة لتطبيق الجودة بالمدارس. وكثرة الأعباء الإدارية المطلوبة من مدير المدرسة وفريق الجودة بالمدرسة. وجود ثقافة رافضة لنشر ثقافة الجودة داخل المدرسة. ومحدودية الإنفاق على متطلبات الجودة بالمدرسة. و ضعف الكفايات العلمية لوحدة الجودة بالمدرسة.(محمد عبدالله محمد الصياد،٢٠٢١، ص٥٤)

وانطلاقاً من دور الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد فى النهوض بجودة التعليم تدور مشكلة الدراسة الحالية حول التعرف على معوقات تحقيق الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد لأهدافها والوقوف على أهم الإنجازات التى تمت والتعرف على أهم المعوقات التى تواجهها مما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى التساؤل الرئيسى التالى:-

ما أهم المعوقات التى تواجهها الهيئة وتحول دون قيامها بتحقيق أهدافها ؟

ويتفرع منه التساؤلات الفرعية الآتية: -

١. ما الإطار الفكرى الذى قامت عليه الهيئة لضمان جودة التعليم والاعتماد؟
٢. ما أهم الجهود التى بذلتها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد فى المجالات التعليمية؟
٣. ما التصور المقترح للتغلب على المعوقات التى تحول دون قيام الهيئة القومية لضمان جودة التعليم بدورها؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى محاولة وضع تصور مقترح يقلل من المعوقات التى تحول دون تفعيل دور الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد فى تحقيق أهدافها وذلك من خلال:

١. التعرف على الإطار الفكرى الذى قامت عليه الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.
٢. تحديد أهم الجهود التى بذلتها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد فى المجالات التعليمية.
٣. تحديد أهم المعوقات التى تواجهها الهيئة وتحول دون قيامها بتحقيق أهدافها.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة الحالية إلى:

١. أهمية الدور الذى تقوم به الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد فى إصلاح التعليم المصرى القائم على المعايير وتحسينه وتجويده.

٢. أهمية التقويم التربوى الذى يقدم تغذية راجعة تفيد فى عمليات صنع القرارات للتطوير والتحسين من خلال الوقوف على أهم نقاط القوة وتعزيزها والاستفادة منها وأهم نقاط الضعف والقصور ومحاولة التغلب عليها.

٣. ندرة الدراسات التربوية التقويمية للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بالرغم من أهميتها.

٤. كثرة المستفيدين من نتائج هذه الدراسة ومنهم الطلاب والمعلمين والمديرين والعاملون بإدارات الجودة والعاملون بالهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

إجراءات الدراسة

أولاً: الإطار المفاهيمى للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

في إطار اهتمام الدولة بالتعليم واعتباره المشروع القومي الأول لمواجهة تحديات الألفية الثالثة، وفي ظل التركيز على قضية ضمان الجودة اهتمت مصر على المستوى القومي بضمان جودة التعليم على المستويين الجامعي وقبل الجامعي، وقد تم بذل جهود واسعة النطاق على كل المستويات حتى صدور قانون إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر فى الثامن من نوفمبر ٢٠٠٧ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بعد إقراره من مجلس الشعب (قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦)، والذي ينص على أن هذه الهيئة تتمتع بالاستقلالية وتكون لها الشخصية الاعتبارية العامة، وتتبع رئيس مجلس الوزراء، ويكون مقرها مدينة القاهرة، وللهيئة أن تنشئ فروعا لها فى المحافظات .وتعد الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد إحدى الركائز الأساسية لإصلاح التعليم في مصر وتعد من أوائل الهيئات المماثلة من حيث النشأة على المستويين العربي والإقليمي حيث تم إنشاء الهيئة عام ٢٠٠٧ وتقوم الهيئة بدورها في النهوض بالعملية التعليمية في شتى مراحلها وقطاعاتها وامتازت الهيئة بدورها كمقيم للخدمة التعليمية و استقلالها التام عن الجهات المقدمة للخدمة التعليمية وتابعيتها المباشرة لرئيس مجلس الوزراء مما يعطى أعملها بعداً مهما من الموضوعية والحيادية والشفافية.(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠١٧،ص٧)

ووفقاً للمادة (١٤) من قانون إنشاء الهيئة يكون للهيئة مجلس إدارة يصدر بتشكيلة قرار من رئيس الجمهورية يتكون من خمسة عشر عضواً من بين خبراء التعليم، ومن لهم دراية كافية في مجال تقويم الأداء وضمان جودة التعليم في جميع مجالاته، ولا تتعارض مصالح أي منهم مع أهداف الهيئة، ويعين القرار من بين أعضاء المجلس رئيساً وثلاث نواب للرئيس، وأحدهم لشؤون التعليم العالي والثاني لشؤون التعليم قبل الجامعي والثالث لشؤون التعليم الأزهري. وتمتد عضوية مجلس الإدارة لأربع سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة مماثلة. (رئاسة الجمهورية،٢٠٠٦، مادة ١٤)

ومن ناحية أخرى تنص المادة رقم (١٦) من نفس القانون على أن لمجلس إدارة الهيئة الحق في أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها بصفة مؤقتة ببعض اختصاصاته أو بأداء مهمة محددة. (رئاسة الجمهورية، ٢٠٠٦، مادة ١٦)

كما يوضح القانون ولائحته التنفيذية: أهداف الهيئة، وهيكلها التنظيمي وصلاحيات مجلس إدارتها، وبشكل خاص فإن المادة (٦) في اللائحة التنفيذية تحدد قواعد وإجراءات حصول المؤسسة على شهادة الاعتماد، ومن بين تلك الإجراءات المراجعة الخارجية، وتقويم المؤسسة التعليمية. (رئاسة الجمهورية، ٢٠٠٧، مادة ٦)

وتستهدف الهيئة كافة المؤسسات التعليمية التابعة، أو الخاضعة لإشراف وزارة التعليم العالي، أو وزارة التربية والتعليم، أو الأزهر الشريف، أو غيرها من المؤسسات التعليمية، حكومية كانت أم غير حكومية. (رئاسة الجمهورية، ٢٠٠٦، مادة ٢)

ويعد قانون إنشاء الهيئة ولائحته التنفيذية بمثابة الإطار التشريعي الحاكم لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر بما يضعه من قواعد ترسم حدود ومجالات جودة التعليم والاعتماد؛ حيث يعد هذا التشريع من الاتجاهات الحديثة للتعليم في مصر لمواكبة المتغيرات المحلية والعالمية، والمنافسة الدولية، تحسباً للمستقبل؛ حيث لم يعن هذا التشريع بإتاحة التعليم كالتشريعات التعليمية السابقة عليه، بل عنى بجودة التعليم والاعتماد ومستهدفاً ذلك، مما يرسخ التغيير في سياسة التعليم العام وفلسفته في مصر والانتقال إلى مفهوم الجودة في التعليم.(محمد توفيق سلام ،٢٠٠٧، ص١١١)

ويتضح من قانون إنشاء الهيئة القومية أنها تتمتع باستقلالية تامة في إدارتها باعتبار أن: (مجدي المهدي، ٢٠١٣، ٢٣٠)

١-الهيئة كيان حكومي مستقل غير تابع لأية وزارة مما يضمن حيدتها واستقلالية قراراتها.

٢- سياسات الهيئة وآليات عملها موثقة ومعلنة مما يضمن الشفافية والمحاسبية.

٣-تتبع الهيئة أسلوبا ديمقراطيا في إدارتها من خلال مجلس إدارة مشكل من خبراء التعليم والجودة ممن لا تتعارض مصالحهم مع أهداف الهيئة.

٤- للهيئة إدارة للتطوير المستمر وفقا لنتائج تقويم فعالية أدائها، والتخطيط للتطوير المستمر وفقاً لنتائج تقويم الأداء والمستجدات المحلية والعالمية وكذلك على التغذية المرتدة من كافة الأطراف المعنية (المؤسسات التعليمية، الطلاب، أفراد المجتمع، الوزارات المعنية، القيادة السياسية، وغيرها).

٥- تستعين الهيئة بأفضل الخبرات المحلية والعالمية المتخصصة في التعليم بأنواعه المختلفة، وفي نظم الجودة والتطوير لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

٦- للهيئة إدارة التدريب تمكنها من إعداد وتنمية قدرات كوادرها بما يحقق جودة الأداء وضمان الكفاءة والموضوعية للمراجعين المشاركين في عمليات تقويم المؤسسات التعليمية.

٧- تلتزم الهيئة بإعلان نتائج أي تقويم خارجي لأدائها أمام الكافة.

٨- تستخدم الهيئة مواردها المالية المتاحة بما يمكنها من تحقيق رسالتها وأهدافها بكفاءة.

(١) رؤية الهيئة ورسالتها

للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد رؤية (Vision) تعبر عن الهدف الرئيسى للهيئة وهى أن تكون الهيئة كيانًا للاعتماد في التعليم معترفاً به عالمياً، و مشهوداً لقراراته بالمصداقية والموضوعية، و قادرا على تطوير ذاته سعيا لضمان جودة التعليم وتحقيق التميز والتنافسية لمخرجات مؤسساته المختلفة على المستوى المحلى والاقليمي والدولى، بما يخدم أغراض التنمية الشاملة ويحافظ على هوية الأمة. (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،٢٠٠٨، ص ٧)

ويمكن تلخيص المنطلقات الأساسية للرؤية في اهتمام ودعم القيادة السياسية للتعليم والحرص على جودة مخرجات و الإيمان الكبير لدى المسئولين عن الهيئة في وجوب الوصول الى الريادة الإقليمية و الإيمان بأهمية التحديث والتطوير المستمر لمنظومة التعليم في مصر و الإيمان العميق بأن الاستثمار في الانسان هو أساس التقدم والتطور للمجتمعات وتحقيق الكثير من الدول للريادة العالمية في جودة التعليم دون أن يتوفر لها الإمكانات التي تتوفر في البلاد المتقدمة والشفافية ومعايير الانصاف والنزاهة هي أساس الوصول الى النجاح والحفاظ علية.(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،٢٠١٦، ص١٩)

وتتم ترجمة هذه الرؤية فى رسالة (Mission) واضحة تساعد في تحقيق رؤية الهيئة وهي الارتقاء بمستوى جودة التعليم وتطويره المستمر واعتماد المؤسسات التعليمية وفقا لمعايير قومية تتسم بالشفافية وتتلاءم مع المعايير القياسية الدولية لهيكلة ونظم وموارد واخلاقيات العملية التعليمية والبحث العلمى والخدمات المجتمعية والبيئية، وكسب ثقة المجتمع فى مخرجاتها لتحقيق الميزة التنافسية محليا واقليميا ودوليا ودعم خطط التنمية القومية الشاملة. (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠٠٨،ص٧)

ويتضح من رسالة الهيئة أنها تسعى إلى اكتساب ثقة المجتمع فى كفاءة الأداء وضمان الجودة والتطوير المستمر لمؤسسات ونظم وبرامج التعليم طبقاً لرسالتها وأهدافها المعلنة، والتى تتوافق مع المعايير والموصفات المحلية والإقليمية والدولية اعتماداً على كفاءات متميزة، ونظم وآليات قياس معترف بها عالمياً، تضمن لها قدرات تنافسية عالية، وذلك فى إطار من الاستقلالية والحيادية والشفافية. (حسن حسين البيلاوى،٢٠٠٦،ص٢٧٠)

وتعتبر الهيئة جهة اعتماد للمؤسسات التعليمية التى تتمكن من تحقيق متطلبات المعايير والجودة، وليست جهة رقابية، وتحرص على تقديم التوجيه والإرشاد والدعم لهذه المؤسسات، ومساعدتها على التحسين المستمر، وجودة مخرجاتها من خلال أسس للتقويم الذاتى والاعتماد، وفى نفس الوقت نسعى حتى تكون الهيئة معترفا به عالمياً ومشهوداً لقراراتها بالمصداقية والموضوعية وقادرةً على تطوير ذاته سعيا لضمان جودة التعليم وتحقيق التميز والتنافسية.

(٢) غايات وأهداف الهيئة

الغايات التعليمية هي أهداف طويلة المدى، تكون مصدراً للأهداف التعليمية والتربوية، وجميع الأهداف التربوية موصلة إليها ومحققة لها ، والأهداف التربوية موصلة إليها ومحققة لها، و الأهداف التربوية هي أهداف متوسطة المدى، تختص بمرحلة دراسية محددة، تصاغ في عبارات تصف الغايات القصوى للتعليم ، والأهداف التعليمية هي أهداف قصيرة المدى، تُصاغ في عبارات أقل عمومية، تصف مخرجات تعليمية محددة، أما الأهداف السلوكية فهى وصف دقيق واضح ومحدد لناتج التعلم المرغوب تحقيقه من المتعلم على هيئة سلوك قابل للملاحظة والقياس.

(متاح على)(http://yanabeeta.com/?p=1321)

وللهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد مجموعة من الغايات وهي:(دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالى،٢٠٠٩، ص٢٥)

١- ضمان الجودة الشاملة للتعليم وتطويره المستمر بما يتفق ومتطلبات خطط التنمية القومية وتحقيق التنافسية على المستويين المحلى والدولي وبما لا يتعارض مع هوية الأمة.
٢- دعم وتعزيز دور المؤسسات التعليمية فى بناء المعرفة، وتنمية المهارات، ونشر الثقافة، وتعميق البحث العلمي، وخدمة المجتمع والبيئة.
٣- تعظيم مردود الاستثمار فى التعليم لزيادة الناتج القومي واعتباره أحد روافد زيادة الدخل القومى.
٤- كسب ثقة وتأييد ودعم المجتمع ومؤسساته المختلفة للهيئة باعتبارها كيانا للاعتماد معترفاً به عالمياً، وتحقيق التواصل والتعاون المستمر مع هيئات ضمان الجودة والاعتماد على المستويين الإقليمي والدولي.

وتوجد للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد مجموعة من الأهداف تعمل جميعها على ضمان جودة التعليم المستمر وذلك من خلال ما حدد بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ مادة ٣.

١. نشر الوعي بثقافة الجودة.
٢. التنسيق مع المؤسسات التعليمية بما يكفل الوصول إلى منظومة متكاملة من المعايير وقواعد مقارنات التطوير وآليات قياس الأداء استرشادا بالمعايير الدولية ربما لا يتعارض مع هوية الأمة.
٣. دعم القرارات الذاتية للمؤسسات التعليمية للقيام بالتقويم الذاتي.
٤. توكيد الثقة على المستوى المحلى والإقليمي والدولي فى جودة مخرجات العملية التعليمية بما لا يتعارض مع هوية الأمة.
٥. التقويم الشامل للمؤسسات التعليمية وبرامجها طبقاً للمعايير القياسية والمعتمدة لكل مرحلة تعليمية ولكل نوع من المؤسسات التعليمية.

وللهيئة في سبيل تحقيق أهدافها اتخاذ ما يلزم من إجراءات وقرارات، وعلى الأخص ما جاء فى الوثيقة الصادرة عن رئاسة الجمهورية فى القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ مادة (٤).

١- وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بضمان جودة التعليم وإعداد تقارير التقويم والاعتماد والإجراءات التنفيذية اللازمة لذلك وإعلام المجتمع مستوى المؤسسات التعليمية وبرامجها ومدى قدرتها على تقديم الخدمة التعليمية وفقا لرسالتها المعلنة.
٢- وضع آليات نشر الوعي بثقافة الجودة والتطوير لدى المؤسسات التعليمية والمجتمع.
٣- وضع المعايير والإجراءات لقياس مدى استيفاء المؤسسة التعليمية والمجتمع.

٤- وضع أسس وآليات استرشاديه لقيام المؤسسات التعليمية بالتقويم الذاتي.
٥-وضع أسس وقواعد وإجراءات الرقابة والمتابعة الدورية للاعتماد، والمراجعة والتطوير المستمر لها في ضوء المتغيرات التربوية والعلمية.
٦- تقويم البرامج والأداء في المؤسسات التعليمية، من حيث البنية الأساسية والأنشطة الطلابية والمجتمعية والمناخ التربوي وثقافة التعليم والتعلم والبحث العلمي.
٧- إصدار شهادات الاعتماد وتجديدها وإيقافها وإلغاؤها في حالة استيفاء الحد الأدنى من شروط الاعتماد.
٨- تقديم المشورة للمؤسسات التعليمية التي لم تحقق المستويات المطلوبة من الجودة، وذلك من خلال تقارير مكتوبة تبين جوانب القصور وما يلزم اتخاذه من إجراءات لتلافيها لتحقيق مستوى الجودة المطلوب.
٩-مراجعة وتطوير المعايير القياسية ومؤشرات قياس عناصر جودة التعليم بالتنسيق مع جميع الجهات صاحبة المصلحة والمستفيدين من الخدمة التعليمية.
١٠- الترخيص للأفراد ومنظمات المجتمع المدني وغيرها ممن تتوافر فيهم الشرط واستعانة الهيئة بهم في هذه الأعمال. واقتراح التعديلات المتعلقة بأهداف ونظام عمل الهيئة في ضوء المستجدات والتطورات.
١١- إقامة علاقات تبادلية مع هيئات ومنظمات ضمان جودة التعليم والاعتماد النظيرة على المستويين الإقليمي والدولي بهدف الاعتراف المتبادل بشهادات الاعتماد وفق ثوابت الأمة.
١٢- المشاركة في المؤتمرات الدولية وتنظيم مؤتمرات محلية إقليمية ودولية لنظم وأنشطة الجودة والاعتماد في التعليم.

(٣) قيم الهيئة

وتنطلق قيم الهيئة من سياسة الدولة والتى يمكن توضيحها من الشكل التالي وتشمل: (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،٢٠١٦ ،ص٢٠)

شكل (١)

قيم الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

- **العدالة:** تحري العدالة وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في جميع أعمال الهيئة وأنشطتها.
- **الشفافية:** وضوح جميع الإجراءات والعمليات المنظمة لبيئة العمل للحفاظ على مصداقية الهيئة.
- **الجودة:** السعي لتحقيق أعلى معايير الجودة للوصول الى التميز والريادة المنشودة.
- **الاستجابة:** سرعه الاستجابة في مواجهة التحديات والمستجدات مع التحديث المستمر السياسات والأنظمة واللوائح والخطط والبرامج.
- **التعاون والشراكة:** مع كافة المؤسسات التعليمية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية
- **المبادرة:** استشراف المستقبل بالمبادرات الفاعلة والمشاريع الجديدة.
- **الإبداع:** العمل بطريقة إبداعية وخلاقة تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد وتضاعف الإنتاجية.
- **المهنية:** تأدية الأعمال بمهنية واحتراف مع الالتزام بأخلاقيات المهنة وتطبيق الممارسات الإدارية الفاعلة.

ثانياً: جهود الهيئة فى تقويم واعتماد المؤسسات التعليمية

في إطار نشاط الهيئة لنشر ثقافة الجودة في الوسط التعليمي بشكل خاص والمجتمع المصري بشكل عام، وفي سبيل تحقيق الهيئة لرؤيتها ورسالتها بتقويم واعتماد المؤسسات التعليمية تقوم الهيئة بتقديم حزم من البرامج التدريبية لإعداد المراجعين الخارجيين في قطاعات التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي والتعليم الأزهري لتتناسب مع جميع الأهداف والأغراض المرتبطة برسالة

الهيئة وقد استعانت الهيئة بخبراء التدريب في مصر ودول العالم في تأهيل المدربين المنوط بهم تدريب المراجعين الخارجيين ومسئولي الدعم الفني في مجال التعليم وغيرهم من الراغبين في المشاركة في منظومه ضمان الجودة والاعتماد.(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠١٦، ص ٣٣)

ويتمثل دور الهيئة وإجراءاتها لتحقيق الهدف الأول (نشر الوعى بثقافة الجودة) فيما يلى:

تعتبر الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد أحد الركائز الرئيسية للخطة القومية لإصلاح التعليم في مصر، وذلك باعتبارها الجهة المسئولة عن نشر ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية والمجتمع، وعن تنمية المعايير القومية التي تتواكب مع المعايير القياسية الدولية لإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية وتحسين جودة عملياتها ومخرجاتها على النحو الذي يؤدى إلى كسب ثقة المجتمع فيها، وزيادة قدراتها التنافسية محلياً ودولياً، وخدمة أغراض التنمية المستدامة في مصر. (مجدي المهدي، ٢٠١٣، ص ٢١٢)

(٢) نشر ثقافه الجودة بين المعنيين بالتعليم في مصر

اهتمت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد منذ نشأتها عام ٢٠٠٧ نشر ثقافه الجودة ووضع المعايير القومية والقياسية كما حرصت على تعزيز وتوسيع شبكه علاقاتها الدولية مع الهيئات المناظرة بهدف مواكبة التقدم العالمي في مجال جودة التعليم ومن هذا المنطلق أصبح تناول القضايا القومية الاستراتيجية في التعليم والتصدي للتغيرات والتحديات الناجمة عن التطور التكنولوجي جوهر ولب اهتمام الهيئة و من أنشطه الهيئة في مجال نشر ثقافه الجودة تقوم الهيئة سنوياً بعقد العديد من ورش العمل في مجالات جودة التعليم المختلفة يشارك فيها كل المعنيين بالتعليم في مصر كما تنظم الهيئة مؤتمرا دوليا سنويا عن أهم المستجدات في ضمان جودة التعليم والاعتماد و بمشاركة العديد من الجهات الأجنبية والعربية وقامت الهيئة بتحديث البوابة الإلكترونية لتصبح أكثر ملاءمة للمستخدمين كما أتاحت الهيئة مكتبه الكترونية عبر البوابة بها كافة إصدارات الهيئة، وأتاحت الهيئة آلية تمكن التواصل الدائم بين المؤسسات التعليمية والهيئة و المراجعين الخارجيين. (الهيئة القومية،٢٠١٥-٢٠١٦، ص ٣٠)

(٣) أنشطة الهيئة لنشر ثقافه الجودة

من أنشطة الهيئة في مجال نشر الوعي بثقافة الجودة إصدارات الهيئات من (٢٠٠٨-٢٠١١): (حسين بشير ومحمد أحمد، ٢٠١٣، ص ١٥١)

قامت الهيئة بإصدار دليل لإنتاجها العلمي خلال السنوات الأربع من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١م – الدورة الأولى للهيئة. والذي يمثل رأسمالها الفكري، حيث استند التطور الذي تبنته الهيئة على أسس من البحث العلمي الرصين، لأن البحث التربوي هو أساس المعرفة التربوية في شتى جوانبها، وتعين نتائجه المسئولين في اتخاذ القرارات التربوية المتعلقة بتطوير أو تعديل أو تعبير أي جانب من جوانب العملية التربوية. وتقدم الهيئة لمؤسسات التعليم قبل الجامعي دليل (نظم ضبط الجودة الداخلية) ويعتبر هذا الإصدار بمثابة خريطة الطرق، التي تصف وتحدد الخطوات الإجرائية لوحدة التدريب والجودة بمؤسسات التعليم قبل الجامعي؛ لتحقيق أهداف التحسين والتطوير المدرسي، والارتقاء بمستوى تعليم المتعلمين وتعلمهم، حيث يقدم مزيداً من الخطوة التفصيلية لتحليل نتائج المتعلمين في ضوء نواتج التعلم المستهدفة، والاستفادة منها، تحسين أداء المتعلمين، والتنمية المهنية للعاملين. كما يقدم نموذجا لكل من:

- ملف الإنجاز المهني للمعلم، ويشمل: (البيانات الأساسية للمعلم – تقويم نواتج التعلم المستهدفة: خرائط نواتج التعلم المستهدفة للتخصص في المواد الدراسية، وتحليل نتائج المتعلمين – إنجازات المعلم: مهنية المعلم، التخطيط، استراتيجيات التعليم والتعلم وإدارة الفصل، والمادة العلمية، والتقويم).
- ملف المؤسسة لتقويم نواتج التعلم، ويشمل: (البيانات والإحصاءات الأساسية للمؤسسة – تشكيل فريق إدارة منظومة قياس وتقويم نواتج التعلم – خرائط نواتج التعلم المستهدفة للتخصص لجميع المواد الدراسية – تحليل نتائج المتعلمين – تحليل العوامل المؤثرة في أداء المتعلمين (مجالات الفاعلية – مجالات القدرة المؤسسية) – تحديد أولويات تحسين أداء المتعلمين – الخطة الإجرائية لتحسين نواتج التعلم).

وتميزت إصدارات الهيئة في هذه الفترة بالثراء والخصوبة ناتج عن تكامل فكر أكثر من تسعمائة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والباحثين بالمراكز البحثية وخبراء التعليم وتم ذلك من خلال: (حسن بشير ومحمد أحمد، ٢٠١٣، ص ١٥٢)

- العمل الفريقي الجماعي، حيث شكلت فرق العمل من مجموعات مختارة من أساتذة الجامعات، والباحثين بالمراز البحثية المتخصصة والخبراء.
- ورش عمل (workshops) حيث تم تحديد أسلوب عمل الفريق في إطار التكليفات والمهام والتوقيتات المحددة، بهدف أن تكون الرؤية مشتركة لدى أعضاء الفريق، وأن يكون العمل جماعياً يسوده الحوار والمناقشة.

- نشر ثقافة الجودة، حيث عمدت الهيئة إلى تكوين فريق عمل تقوم ببناء المستويات المعيارية وإداراتها، وبناء فكر تربوي يهدف إلى تحقيق الجودة في التعليم وصفاتها.
- دعم العلاقة مع هيئات الجودة المماثلة العالمية، والمراكز البحثية المحلية والإقليمية، والمؤسسات التعليمية.

ويتمثل دور الهيئة وإجراءاتها لتحقيق الهدف الثاني(التنسيق مع المؤسسات التعليمية بما يكفل الوصول إلى منظومة متكاملة من المعايير وقواعد مقارنات التطوير وآليات قياس الأداء استرشادا بالمعايير الدولية ربما لا يتعارض مع هوية الأمة) فيما يلى:

فى ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية وما واكبها من تغيير في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية ، يأتي التعليم الجيد كبوابة رئيسية للتنمية البشرية والتي تعد من أهم مقومات التنمية القومية المستدامة ، كما أن التعليم في حد ذاته يعد أحد الضمانات الأساسية للأمن القومي ، ولقد أصبح اقتصاد المعرفة هو الركيزة الرئيسية لإحداث طفرات هائلة ومتنامية في موارد الأمم والشعوب ،و تأتى مرحلة التعليم قبل الجامعي بأهمية خاصة حيث إنها مرحلة إعداد الفرد للحياة و إكسابه المهارات الحياتية المختلفة وهى مدخلات الجامعة والاهتمام بهذه المرحلة ينشئ أجيال قادرة على تنمية المجتمع و المنافسة العالمية.(أمل شوقي ،ص٤٦٢)

وإن قياس الجودة داخل المؤسسات التعليمية هو تعبير واضح عن قياس مستوى الأداء المؤسسي، باعتباره المنظومة المتكاملة لناتج أعمال المنظمة التعليمية فى ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية، وهو يشتمل على عدة أبعاد (بعد أداء الأفراد فى وحدتهم التنظيمية داخل المؤسسة التعليمية–بعد أداء الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة التعليمية فى إطار السياسات التعليمية العامة–بعد أداء المؤسسة التعليمية فى إطار البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحاكمة داخل المجتمع). (مجدى المهدى،٢٠١٣،**ص٢٨٩**)

أنشطة الهيئة في مجال اعتماد المؤسسات التعليمية

يعتبر اعتماد مؤسسات التعليم نشاطًا رئيسًا للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. ويقصد بالاعتماد الاعتراف الذي تمنحه الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد للمؤسسة التعليمية، إذا تمكنت من إثبات أن لديها القدرة المؤسسية، كما تمكنت من تحقيق الفاعلية التعليمية، وفقًا للمعايير القياسية والمعلنة من الهيئة.

تقوم الهيئة بتقديم الدعم الفني المباشر لمؤسسات التعليم المختلفة في مجال الجودة كما تهتم بإعداد الكوادر البشرية المدربة من خلال الزيارات الاستطلاعية المؤسسات التي تطلب ذلك من

الهيئة والدورات التدريبية المتخصصة في مجال الجودة والاعتماد التي تعقدها الهيئة لتلك المؤسسات وتستهدف البرامج التدريبية لمؤسسات التعليم العالي الفئات التالية:

القيادات الأكاديمية (العمداء – الوكلاء –رؤساء الأقسام العلمية....) وفرق إعداد الدراسات الذاتية للمؤسسة وملفات التقدم للاعتماد، أعضاء هيئه التدريس والهيئة المعاونة والمراجع الداخلي وتستهدف البرامج التدريبية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي إدارات الجودة بالمديريات التعليمية ووحدات قياس الجودة بالإدارات التعليمية ووحدات التدريب والجودة بالمدارس والمعاهد الأزهرية ومن أهم هذه البرامج التقويم الذاتي والمراجعات الداخلية و خرائط المنهج ونواتج التعلم ، و تم تصنيف موضوعات هذه البرامج الى أربع مجالات رئيسية وهم آليات نظم الاعتماد، نظم وآليات إدارة الجودة داخل المؤسسة التعليمية ضمان الجودة في الإدارة المؤسسية، ضمان الجودة في طرق التعليم والتعلم والتقويم.(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠١٥ ،ص٣٢)

ويتمثل دور **الهيئة وإجراءاتها لتحقيق الهدف الثالث (دعم القرارات الذاتية للمؤسسات التعليمية للقيام بالتقويم الذاتى) فيما يلي:**

يهدف التقويم الذاتي لمؤسسات التعليم قبل الجامعي إلى التعرف على درجة التوافق بين الممارسات السائدة في المؤسسة وبين المعايير في مجالاتها المختلفة، وتحديد جوانب القوة وجوانب الضعف في الأداء المدرسي؛ للوفاء بمتطلبات الوصول إلى معايير الجودة والاعتماد. وتحديد مدى تحقيق المؤسسة لنواتج التعلم المستهدفة. ويعتبر نقطة الانطلاق في بناء وتنفيذ خطط التحسين المستمر؛ للوفاء بمتطلبات تحقيق المعايير. (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،٢٠١١، ص٦)

ووضعت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد مجموعة من الشروط اللازمة للإجراء التقويم الذاتي منها:(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،٢٠١٥، ص ١٣)

١- *أن يشترك كل أعضاء المجتمع المدرسي في الإعداد لهذه الدراسة.*

٢- *أن تكون الدراسة الذاتية تقييمية بقدر ما هي وصفية.*

٣- *توفير كل المستندات المطلوبة بصوره محددة الزمن.*

٤- *أن تكون الدراسة الذاتية دراسة متأنية.*

خطوات التقويم الذاتى للمؤسسات التعليمية

حددت الهيئة القومة لضمان جودة التعليم والاعتماد خطوات التقويم الذاتى فى ثماني خطوات أساسية، يمكن النظر إليها على النحو التالي: (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،٢٠١١، ص ص٦-٨)

الخطوة الأولى: تشكيل فريق قيادة التقييم الذاتي للمؤسسة

تتمثل الخطوة الأولى في دراسة التقييم الذاتي للمؤسسة في تشكيل فريق لقيادة الدراسة، ومتابعة الأداء فيها، وعادة ما يتكون هذا الفريق من:

١- مدير المؤسسة.

٢- أحد الوكلاء.

٣- المعلمين الأوائل لجميع المواد الدراسية.

٤- ممثلين لمجلس الأمناء والآباء، والعاملين، والمعلمين، والأخصائيين.

٥- ممثلين للمتعلمين(يفضل في المرحلة الابتدائية أن يكونوا من بين المتعلمين في الصفوف النهائية)

الخطوة الثانية: إعداد خطة التقييم الذاتي

يقوم فريق قيادة التقييم الذاتي بتصميم خطة إجرائية لتنفيذ دراسة التقييم الذاتي للمؤسسة، يتم من خلالها وضع الجدول الزمني للتنفيذ، واختيار المشاركين في تنفيذ الدراسة، ومسئولية كل منهم، مع وضع نظام المتابعة.

كما يقوم فريق قيادة دراسة التقييم الذاتي بعقد اجتماعات ولقاءات دورية؛ لمناقشة المشاركين في الدراسة في مقترحاتهم وتصوراتهم؛ لضمان اندماج الجميع في العمل، والالتزام بتنفيذ الخطة بالمستوى المطلوب.

الخطوة الثالث: التهيئة والإعلان عن دراسة التقييم الذاتي

تمثل تهيئة أفراد المؤسسة والمعنيين بها لتنفيذ إجراءات التقييم الذاتي متطلبًا أساس يًا، وخطوة مهمة؛ لتوفير اقتناعات بمبررات الدراسة، ودفع هؤلاء الأفراد للمشاركة بفاعلية في تلك الإجراءات؛ ومن ثم نجاح عملية التقييم الذاتي، وتحقيق أهدافها.

ويمكن استخدام آليات متنوعة لتهيئة أفراد المؤسسة والمعنيين بها لدراسة التقييم الذاتي، مثل: الندوات، والملصقات، والنشرات، واستخدام الموقع الإلكتروني للمؤسسة.

الخطوة الرابعة: تشكيل وتدريب فرق العمل اللازمة للقيام بدراسة التقييم الذاتي

تتطلب دراسة التقييم الذاتي تشكيل عدد من فرق العمل، بحيث يتخصص كل فريق منها في أداء مهمة محددة من المهام المرتبطة بهذه الدراسة، أو يتخصص في تقييم مجال محدد من مجالات ضمان الجودة، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية دور وحدة التدريب والجودة بالمؤسسة، بالتنسيق مع وحدة التدريب والجودة بالإدارة التعليمية.

الخطوة الخامسة: الاتفاق على نوعية البيانات اللازمة، وأساليب الحصول عليها

تتطلب دراسة التقييم الذاتي جمع نوعين من البيانات، هما:

أ- أمعلومات كمية :تتمثل في البيانات :الكمية، والعددية(نتائج المتعلمين، وفقًا لنواتج التعلم المستهدفة لكل مادة دراسية- نسب النجاح العامة- نسب التسرب- نسب الغياب- أعداد المتعلمين -أعداد المعلمين والعاملين – المعامل والأجهزة ...إلخ.)

ب-معلومات كيفية :وهي بيانات وصفية، يتم الوصول إليها من تحليل رؤية المؤسسة ورسالتها، والآراء ووجهات النظر والاتجاهات السائدة بين جميع الأطراف المعنية(المعلمين، والعاملين، وأولياء الأمور، والمتعلمين، ومجلس الأمناء... إلخ.)

الخطوة السادسة: تحليل البيانات

تعتبر هذه الخطوة على جانب كبير من الأهمية؛ نظرًا لأنها تقدم الوضع الحالي للمؤسسة، معبرة عن الواقع الفعلي للمؤسسة، ويجب أن يراعى في تحليل البيانات ما يلي:

١- المعالجة الكمية والتحليل الكيفي للمعلومات، في ضوء معايير ضمان الجودة والاعتماد.

٢- مشاركة جميع أعضاء فريق التقييم الذاتي.

٣- توجه عملية تحليل البيانات رسم صورة للوضع الحالي للمؤسسة في المجالات المختلفة، لمعايير الجودة والاعتماد (Rubrics) مقارنًا بوضعها المرغوب، في ضوء مدرجات القياس في مجالاتها المختلفة :القدرة المؤسسية، والفاعلية التعليمية.

٤- عند القيام باستخلاص الدلالات من خلال معالجة وتحليل البيانات، لابد من تحقق كل معيار على حدة، وكذلك علاقته بغيره من المعايير في نفس المجال؛ ومن ثم يكون الاهتمام- هنا -بتكوين صورة متكاملة عن المؤسسة.

الخطوة السابعة: كتابة التقرير النهائي لدراسة التقييم الذاتي

تمثل كتابة تقرير التقييم الذاتي للمؤسسة مرحلة مهمة من مراحل هذا التقييم؛ حيث توفر وثيقة تسجل كل إجراءات التقييم، وما ارتبط بها من :أدوات، وآليات، وسياق، وتحديات، وهي جميعها جوانب ضرورية لتشكيل صورة "" للتقييم الذاتي للمؤسسة التعليمية؛ مما يساعد على تعرف واقع الأداء فيها؛

استنادًا إلى معايير الاعتماد المؤسسي، ومتطلبات تحسين الأداء.

وعادة ما يشمل هيكل هذا التقرير مجموعة أساسية من العناصر، لعل أبرزها، البيانات الأساسية للمؤسسة، ونتائج تقييم أدائها، وفق كل معيار من معايير الاعتماد، فضلا عن أبرز جوانب التميز في أداء المؤسسة، والتحديات التي تواجهها، وأولويات تحسينها. وأعدت استمارة التقويم الذاتي لمؤسسات التعليم قبل الجامعي لتسجيل نتائج تقويم الممارسات الخاصة بكل مؤشر، ثم تسجيل نتائج تقويم كل المؤشرات والمعايير، التي تندرج تحتها تلك المؤشرات، علماً بأن هناك استمارة تقويم ذاتي خاصة بكل مرحلة من: مراحل التعليم العام! والتعليم الأزهري (رياض الأطفال – التعليم الأساسي – التعليم الثانوي – التعليم الفني). ويجب أن تقوم المؤسسة باستيفاء استمارة الأمن والسلامة وفقا لمعايير المبنى! التي وضعتها الهيئة! وترفق مع ملف التقدم للاعتماد معتمدة من المؤسسة والإدارة التعليمية. (هشام حبيب، ٢٠١٢، ص ٢٥٦)

ويتمثل دور الهيئة وإجراءاتها لتحقيق الهدف الرابع: توكيد الثقة على المستوى المحلى والإقليمي والدولي فى جودة مخرجات العملية التعليمية بما لا يتعارض مع هوية الأمة فيما يلى:

تلتزم الهيئة برفع تقرير سنوي عن نتائج أعمالها وتوصياتها لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء كما تقوم الهيئة بإعداد تقرير مراجعة خارجية لكل مؤسسة تعليمية تمت زيارتها ويسهم هذا التقرير في تحقيق أهداف عديدة منها اتخاذ الهيئة قرارا بشأن المؤسسة من عدمه، وتحديد أهم نقاط القوة بالمؤسسة، وتحديد أهم النقاط التي تحتاج الى تحسين بالمؤسسة، وتقديم مقترحات لتحسين أداء المؤسسة وتحرص الهيئة على تقويم تقارير المراجعة الخارجية وفق معايير وفنيات إعدادها وتقديم التغذية الراجعة اللازمة لتطوير أداء المراجعين أولاً بأول، وقد تتمثل هذه التغذية في إعادة تدريب المراجعين مره أخرى على بعض فنيات إعداد تقرير المراجعة الخارجية. وترسل الهيئة تلك التقارير إلى المؤسسات التعليمية ومن حق المؤسسة التعليمية الرد على ما جاء بالتقرير في غضون أسبوعين من تاريخ إرسال التقرير وتقوم لجان فنية من الهيئة بفحص تلك الردود إعمالاً بمبدأ الشفافية. (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،٢٠١٦، ص٣٦)

أنشطة إدارة الهيئة في تطوير نظمها الداخلية

في إطار دعم إصلاح البيئة الداخلية والتنظيمية للهيئة حرصت إدارة الهيئة على تطوير شامل لعملياتها بدءا من طرح مشروع قانون وعرضها على مجلس النواب يخص تنظيم عمل الهيئة

ونشاطها في مجال الجودة والاعتماد والإطار الوطني للمؤهلات ويعالج بدوره بعض الفجوات في القانون الحالي. كما تحرص إدارة الهيئة على اتباع السياسات التخطيطية لشتى الأنشطة في ضوء محاور وأهداف خطتها الاستراتيجية ٢٠١٥-٢٠٢٠ (الهيئة القومية،٢٠١٦-٢٠١٧،ص١٦)

ويتمثل دور الهيئة واجراءاتها لتحقيق الهدف الخامس (التقويم الشامل للمؤسسات التعليمية وبرامجها طبقاً للمعايير القياسية والمعتمدة لكل مرحلة تعليمية ولكل نوع من المؤسسات التعليمية) فيما يلى:

١- أنشطة الهيئة في مجال التدريب وتأهيل الكوادر البشرية للقيام بعمليات التقويم

يعتبر التدريب أحد وسائل الهيئة في تأهيل الكوادر البشرية واكتسابها الخبرات والمهارات اللازمة لتطوير الأداء في ضوء معايير ضمان الجودة والاعتماد.

وفى إطار أنشطة التدريب عقدت الهيئة ١٩١٩ دورة تدريبية، منها ٢٢٦ للتعليم الأزهري في جميع محافظات مصر، وذلك بمشاركة ٦٤٠٥٥ متدربًا، منهم ٧١٦٩ متدربًا من التعليم الأزهري. وتعمل الهيئة على تأهيل كوادر في عديد من المجالات، منها ما يلي:

٢- إعداد المدربين في مجال جودة التعليم العالي والتعليم قبل الجامعي:

يعد المدرب من العناصر المهمة في التدريب، لذا تراعي الهيئة أن يكون:

- متمكنًا من محتوى المادة العلمية للبرنامج التدريبي.
- متفهمًا لطبيعة عملية التدريب للكبار.
- ملمًا بأساليب التدريب الحديثة واستخدام الوسائل التدريبية والتكنولوجيات المناسبة.
- قادرًا على تفهم احتياجات المشارك والتجاوب معها.
- لديه القدرة على القيادة، خاصة بالنسبة للمتدربين ومجموعات العمل في الأنشطة التدريبية المختلفة، وغيرها من مهارات المدربين.
- لديه المهارات: الفكرية، والفنية، والإنسانية.

ثالثاً: معوقات تحقيق الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد لأهدافهامعوقات تحقيق الهدف الأول: نشر الوعي بثقافة الجودة

- وجود تداخل مرحلتين أو أكثر ببعض المدارس والعمل بنظام فترتين مما يصعب من تحقيق العناية بالطلاب وممارسة الفعاليات للأنشطة ويصعب من المتابعات الداخلية.
- كثير من المباني المدرسية غير مؤهلة للمعايير القياسية للهيئة.
- قلة وجود قاعات مخصصة لوحدة التدريب والجودة بغالبية المدارس فهي عبارة عن مجموعة

سجلات غير مفعلة ولا تقوم بدورها في عملية التنمية المهنية.

- ضعف تعاون أفراد المجتمع في تعزيز فكرة الجودة لشك المجتمع كالعادة في برامج الإصلاح والتطوير التي لم تأت بنتائج مرجوة لوجود ثقافة عدم الاقتناع ومقاومة التغيير ورفض الجديد.
- قلة اهتمام مؤسسات المجتمع المدني برفع كفاءة المدارس وتطويرها.
- حجم منظومة التعليم في جمهورية مصر العربية بأنواعه ومراحله المختلفة والتى تخضع جميعها لمسئولية الهيئة حيث تلتزم الهيئة بتطوير منظومة الجودة وتقيمها للاعتماد في أكثر من ٥٠,٠٠٠ مؤسسة تعليمية.
- العدد الهائل من المعايير الأكاديمية القياسية المطلوب إعداده لتغطية التخصصات كافة مما يستلزم حشد أعداد كبيرة من الخبراء والمتخصصين في هذا المجال.

معوقات تحقيق الهدف الثاني: التنسيق مع المؤسسات التعليمية بما يكفل الوصول إلى منظومة متكاملة من المعايير وقواعد مقارنات التطوير وآليات قياس الأداء استرشادًا بالمعايير الدولية وبما لا يتعارض مع هوية الأمة.

- وبالرغم من الجهود التى تبذلها الهيئة للنهوض بالعملية التعليمية ونشر ثقافة الجودة والتنسيق مع المؤسسات التعليمية بما يكفل الوصول إلى منظومة متكاملة من المعايير فى المجتمع التعليمى إلا أنه مازالت الفجوة بين أعداد المؤسسات التى تقدمت للاعتماد أو تم اعتمادها كبيرة جداً مقارنةً بإجمالي أعداد المؤسسات التعليمية فى جمهورية مصر العربية.
- ظهور العديد من المشكلات التعليمية والاجتماعية التى لها انعكاساتها السلبية على المدرسة والمجتمع منها الدروس الخصوصية التى تجعل ولى الأمر ينظر الى المدرسة أنها مكان يأوى الية الطالب فى فترة عمل الأسرة على اعتبار انها مضيعة للوقت مما أدى الى ضعف التواصل بين المدرسة والأسرة.
- انتشار التعليم الخاص واتجاه أولياء الأمور ذوي المستوى المرتفع لتعليم أبنائهم فى المدارس الخاصة مما أدى الى قلة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وخاصة لغير القادرين على تحمل نفقات التعليم الخاص.

معوقات تحقيق الهدف الثالث: دعم القرارات الذاتية للمؤسسات التعليمية للقيام بالتقويم الذاتى.

- قلة الوعي بمفهوم الجودة من جميع أطراف المؤسسة وانتشار بعض المفاهيم الخاطئة عن الجودة فى المؤسسات التعليمية.

- ندرة توافر البيانات والمعلومات الكافية عن المؤسسة وبرامجها التعليمية.
- كثرة أعباء وأعمال الجودة وغياب مشاركة الوالدين فى أنشطة الجودة.
- النظرة الضيقة أو الخاطئة تجاه نظام الجودة فنجد الكثير من رجال التعليم يعارضون الجودة بسبب مضامينها التي يعدونها متعارضة مع طبيعة المؤسسات التعليمية ويشككون في إمكانية تطبيق الجودة في المؤسسات التعليمية.
- عدم استقرار الإدارة وتغيرها الدائم مما لا يتيح الفرصة لفهم وتطبيق الجودة.

معوقات تحقيق الهدف الرابع: توكيد الثقة على المستوى المحلى والإقليمي والدولي فى جودة مخرجات العملية التعليمية بما لا يتعارض مع هوية الأمة.

- إن رؤية الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد تراعى المعايير العالمية إلى حد بعيد دون مراعاة أحوالنا الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية المتواضعة، كما لا تزال هناك فجوة كبيرة فى مجال ثقافة الجودة بين العاملين فى مؤسساتنا التعليمية.
- ضعف المقابل المادي لعملية المراجعة الخارجية.
- دفع المراجع الخارجى مقابل مالى عند رغبته فى الالتحاق بالدورات التنشيطية.
- تنفيذ المراجعة الخارجية للمدارس تكون على فترات زمنية متباعدة وذلك لكثرة عدد المدارس.
- قلة عدد الإصدارات العلمية للهيئة التى تركز على نشر كل جديد فى مجال المراجعة الخارجية.
- عدم التفرغ الكامل لمهام المراجعة الخارجية.

معوقات تحقيق الهدف الخامس: التقويم الشامل للمؤسسات التعليمية وبرامجها طبقاً للمعايير القياسية والمعتمدة لكل مرحلة تعليمية ولكل نوع من المؤسسات التعليمية.

- محدودية مشاركه الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في الخطط والسياسات المتعلقة بوضع ومناقشه سياسات التعليم في مصر.
- محدودية وجود خطة واضحةلدي الوزارات المختصة بالتعليم (قبل الجامعي /الأزهر) لتحديد آجال تقدم المؤسسات التعليمية التابعة لها للاعتماد.
- قلة إقبال بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على التدريب كمراجعين في بعض التخصصات.
- قلة توافر المكان الكافي والملائم للهيئة القومية لضمان جوده التعليم والاعتماد لممارسة أنشطتها ومهامها مما يحول دون استكمال هيكلها الوظيفي (الفني والاداري).
- هناك تدني في أعداد المؤسسات المتقدمة للاعتماد مقارنه بالعدد الكلي لمؤسسات التعليم قبل

الجامعي في مصر.

- تحديات تتعلق ببيئة التعليم: التحديات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية في المجتمع والتي تؤثر في التعليم وأهمها ظاهرة التسرب من التعليم، وظاهرة الدروس الخصوصية.
- ضعف الشراكة الحقيقية الفاعلة بين المجتمع ومؤسسات التعليم.
- غياب المرونة في سياسات التعليم التي تسمح بانتقال الطلاب بين نظم التعليم المختلفة (الفني والعام).
- غياب الدعم المجتمعي للتعليم الفني وانخفاض النظرة المجتمعية لتخريجيه.

رابعاً: متطلبات لازمة لتحقيق الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد لأهدافها

متطلبات لازمة لمواجهه معوقات الهدف الأول: نشر الوعي بثقافة الجودة

- ضرورة نشر الوعي بأهمية تطبيق الجودة في المؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف المجتمع والارتقاء بمخرجاته من خلال تفعيل دور الهيئة فى تنظم فعاليات لشرح نظام الجودة في التعليم مثل الندوات والمحاضرات والورش التعليمية للقيادات والعاملين على مستوى الجامعات والمدارس لنشر ثقافة الجودة في المجتمع.
- يجب أن تعقد الهيئة دورات تدريبية (مجانية) عن الجودة بشكل مستمر للقيادات والعاملين على مستوى الجامعات والمدارس.
- ضرورة تبادل الخبرات بين المؤسسات التى حصلت على الاعتماد والمؤسسات التى لم تحصل على الاعتماد.
- العمل على إنشاء مكتبة للجودة داخل المدرسة بها اصدارات الهيئة.
- توفير جميع اصدارات الهيئة فى المكتبات المركزية لكل جامعة.
- إعداد دوريات شهرية ونصف سنوية تهتم بنظام الجودة، وتقدم تغذية راجعة عن مفهوم الجودة التعليمية وتطبيقاتها.
- مشاركة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وسائل الاتصال المختلفة كالصحف والمجلات والإذاعة والتلفاز في نشر ثقافة الجودة.

متطلبات لازمة لمواجهه معوقات الهدف الثانى: التنسيق مع المؤسسات التعليمية بما يكفل الوصول إلى منظومة متكاملة من المعايير وقواعد مقارنات التطوير وآليات قياس الأداء استرشادًا بالمعايير الدولية وبما لا يتعارض مع هوية الأمة.

- يجب أن تقوم الهيئة بتقديم الدعم الفني المباشر لمؤسسات التعليم المختلفة في مجال الجودة
- يجب أن تنظم الهيئة مزيد من البرامج والأنشطة للتنمية المهنية للعاملين فى المؤسسات التربوية.
- يجب أن تنظم الهيئة دورات تدريبية (مجانية) لتهيئة العاملين بالمؤسسات التعليمية واعدادهم لتقبل مناخ الجودة حيث يتم تعريفهم بمفاهيم الجودة وأهميتها وأهدافها ومبرراتها، وتحديد احتياجات المستفيدين من الخدمة التعليمية للمؤسسة ذاتها، وتحديد معايير الجودة التى ينبغي للمؤسسة الوصول إليها.

متطلبات لازمة لمواجهه معوقات الهدف الثالث: دعم القرارات الذاتية للمؤسسات التعليمية للقيام بالتقويم الذاتى.

- يجب أن تعد الهيئة دورات تدريبية لنشر الوعى بكيفية القيام بعملية التقويم الذاتى.
- العمل على توفير الكوادر البشرية من المستويات الإدارية العليا لمتابعة تطبيق الجودة بالمدارس ، بداية من عمل الدراسة الذاتية، إلى المتابعة والتقويم والمراجعة الداخلية والخارجية، سواء فى ذلك الموجهين الفنيين وإدارات المتابعة بالمديريات والإدارات.
- العمل على متابعة تفعيل خطط التحسين فى ضوء نتائج التقويم الذاتى.
- العمل على استفادة وحدة التدريب والجودة من نتائج عملية التقويم فى تحسين وتطوير أدائها وتقدم التغذية الراجعة إلى المعنيين لتطوير الأداء بالمدرسة.
- مشاركة جميع الاطراف المعنية في وضع الرؤية والرسالة وربطها بالموارد المتاحة للمؤسسة.
- توفير البيانات والإحصاءات الدقيقة التي تقدمها المدارس للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

متطلبات لازمة لمواجهه معوقات الهدف الرابع: توكيد الثقة على المستوى المحلى والإقليمي والدولي فى جودة مخرجات العملية التعليمية بما لا يتعارض مع هوية الأمة.

- تبادل الخبرات ونشر الممارسات الجيدة فى مجال ضمان جودة التعليم.
- دعم وتعزيز دور الهيئة على المستوى المحلى والإقليمى والدولى .
- تطوير التعليم ليناسب احتياجات سوق العمل والوظائف المستقبلية.
- تفعيل الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات الدولية التى تهتم بالتعليم.
- الاهتمام بتطبيق مواصفات الأمن والسلامة للمبنى المدرسى مع تجهيز المدارس للاستيعاب لجميع الطلاب وخاصة ذوى الاحتياجات الخاصة.
- العمل على توفير المعامل وتجهيزها وتوفير أماكن الأنشطة وتجهيزها بما يتناسب مع اعداد

الطلاب واحتياجاتهم.

- دعم المدارس بعدد كاف من الأخصائيين فى كافة النشطة ، ومسئولي الرعاية الصحية وعمال الخدمات بما يساعد على دعم الرعاية الصحية بالمدارس وجعلها بيئة صحية ونظيفة جاذبة للطلاب.

متطلبات لازمة لمواجهه معوقات الهدف الخامس: التقويم الشامل للمؤسسات التعليمية وبرامجها طبقاً للمعايير القياسية والمعتمدة لكل مرحلة تعليمية ولكل نوع من المؤسسات التعليمية.

- العمل على زيادة قدرة الطلاب على القراءة والكتابة مما يؤدى إلى تحقيق نواتج تعلم.
- العمل على تخفيض كثافه الفصول ببناء مدارس جديدة بمواصفات عالمية حيث تناسب الفصول وحجرات الأنشطة ومساحات وتجهيزات الفناء مع خصائص المرحلة وأعداد المتعلمين.
- عمل ندوات لأولياء الأمور للتوعية بخطورة غياب الطلاب والانقطاع عن المدرسة، للتقليل من معدل التسرب وخاصة فى المناطق الريفية.
- العمل على تحسين مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية والنفسية المقدمة للطلاب.
- تطوير نظم التقويم والقياس لتلائم التطور في النظم المقترحة للقبول بالجامعات، والتدريب عليها.
- التأكيد على أهمية مشاركة الطلاب في تطوير البرامج الدراسية، خاصة في المرحلة الجامعية.